شنـاشيـل

نصف عرس لأردوغان في القاهرة

■ عدنان حسين

كما الأبطال الميامين والقادة المظفرون استُقبل رئيس الوزراء التركي طيب رجب اردوغان في مطار القاهرة وخارجه. وكان هذا الاحتفاء المبالغ فيه من تدبير الإخوان المسلمين وسواهم من جماعات الإسلام السياسي، فقد أرادوه استقبالاً يحقق أغراضاً سياسية لهم يُدعم دعواتهم لإقامة نظام حكم ديني في مصر.
"إردوغان إردوغان.. تحية كبيرة من الإخوان"، "مصر تركيا إيد واحدة"، "مصر وتركيا عاوزنها خلافة إسلامية".. كانت هذه بعض الشعارات التي خطها الإسلاميون على لافتات الترحيب في المطار الذي لم ينته عند حدوده عرس اردوغان "الإسلامي"، فالمواكب وحفلات الترحيب امتدت الى الأزهر ودار الأوبرا.
على جانبي الطريق إلى الأزهر اصطف الطلبة والإخوان مرددين هتافات بينها "أردوغان يا حبيبنا.. خلاص دخلت قلوبنا"، و"من القاهرة لإسطنبول.. شعب مصر معاك على طول"، و"أردوغان يا حبيب.. بكرة هتدخل تل أبيب"، ورافعين لافتات كتب عليها "مرحبا بك أيها الزعيم الحر"، و"كلنا معك يا أردوغان"، والحال ذاتها كانت في دار الأوبرا.
لكن عندما قفل اردوغان عائدا الى مطار القاهرة في اليوم الأخير لزيارته كان هناك مشهد مختلف تماما، فلا لافتات تودّع ولا هتافات تتمنى للزعيم التركي رحلة ميمونة، كما لو أن اردوغان المغادرهو ليس نفسه اردوغان القادم منذ يومين فقط...تغيّرت الآية وانقلب الطقس وتحول العرس الى مأتم.
لماذا؟
لأن السيد اردوغان ارتكب جناية .. أصاب الإخوان المسلمين وسائر الإسلاميين في مقتل بدعوته المصريين الى إقامة نظام حكم علماني وليس إسلاميا كما يريد الإخوان وسائر السلفيين. وبهذا يكون اردوغان الذي كان للتو شيخاً من دون عمامة قد ارتد عن الدين وخرج عن المذهب في عرف الذين استقبلوه في مطار القاهرة كما لو انه الخليفة العثماني العائد الى الحياة ثم تركوه يعود من حيث أتى من دون حتى كلمة وداع خجولة.
اردوغان المستقبل في المطار والأزهر ودار الأوبرا كـ "حبيب" (مثل مهند) و"زعيم حر" صار قبل أن يعود إلى المطار منبوذاً وغير مرغوب فيه و"متدخلاً في الشؤون الداخلية المصرية" وساعياً الى " الهيمنة على المنطقة العربية "، ذلك انه أكد في تصريحاته الهوية العلمانية للدولة التركية، داعيا المصريين إلى الشيء نفسه. بل انه ذهب الى أبعد من ذلك بنفيه ان يكون حزبه حزباً إسلاميا، مشددا على عدم وجود "ما يسمى حزبا إسلاميا ديمقراطيا، فهذا تعريف خاطئ"، ومؤكداً أن "الدول العلمانية لا تعني اللادينية، وإنما تعني احترام كل الأديان وإعطاء كل فرد الحرية في ممارسة دينه".
هذا كلام لا تعجب كل كلمة فيه لا الإخوان المسلمين ولا أي تنظيم إسلامي آخر، ولهذا فان الذين استقبلوا اردوغان من المطار الى مشيخة الأزهر ودار الأوبرا وكأنه عريس قلبوا له ظهر المجن، فتركوه يعود أدراجه من دون "زيطة او زنبليطة" كما يقول المصريون.

adnan.h@almadapaper.net

سحب الثقة عن الحكومة يلوح في الأفق

شبه إجماع سياسي على تفرد "القانون" بالسلطة والتحالف الوطني يقاد من (٤) أشخاص

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

كشف مصدر مقرب من زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، ان اغلب الكتل السياسية اتفقت على سحب الثقة عن الحكومة والدعوة الى انتخابات مبكرة حال عدم استجابة ائتلاف دولة القانون لورقة المطالب التي دعا اليها رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني.
يأتي هذا في وقت توقعت مصادر مقربة من مصدر القرار في ائتلاف الكتل الكردستانية، موافقة ائتلاف دولة القانون على ورقة المطالب الكردية التي سيحملها كل من رئيس حكومة اقليم كردستان برهم صالح ونائب رئيس الوزراء، روز نوري شاويس، واللذين من المؤمل وصولهما الى بغداد خلال ايام.
وتنطوي الورقة الكردستانية على عدد من المطالب التي تتعلق بالإقليم مثل المادة ١٤٠ وقانون النفط والغاز، فضلا عن الأمور المتبقية من اتفاقية أربيل خصوصا ملف التوازن في المؤسسات العسكرية والوزارات الامنية والمجلس الوطني للسياسات العليا والنظام الداخلي لمجلس الوزراء ومعرفة مدى قدرة المركز على مناقشتها كي يتم بعدها إرسال الوفد المفاوض الكردستاني من عدمه.
وقال مصدر مقرب من علاوي، طلب عدم ذكر اسمه ، لـ"المدى" أمس، "ان كلا من العراقية والصدريين وائتلاف الكتل الكردستانية والمجلس الإسلامي الأعلى اتفقوا على سحب الثقة عن الحكومة والدعوة الى انتخابات مبكرة في حال عدم استمرار زعيم دولة القانون نوري المالكي التفرد بالسلطة وعدم الالتفات الى مطالب الكتل الأخرى، وان هناك خطين تسير عليهما الكتل، الأول ممارسة الضغوط من خلال الكتل الكردستانية والرسالة التي سوف تبعث بها، والآخر بالشروط الثلاثة للصدريين والتي قد يراها البعض مستحيلة التنفيذ بالنسبة لائتلاف دولة القانون.
وكانت "المدى" كشفت في وقت سابق عن مصدر رفيع المستوى داخل التيار الصدري، وجود حراك سياسي بين الائتلاف الوطني العراقية لأجل تغيير مسار العملية السياسية من خلال عزل الحكومة الحالية في حال استمرار رئيسها نوري المالكي على تهميشه للفرقاء.
الى ذلك، قالت مصادر كردستانية رفيعة المستوى لـ"المدى" امس، ان دولة القانون يعيش في عزلة بسبب خسارته لأغلب حلفائه ابتداء من الائتلاف الوطني ومرورا ببعض اطراف ائتلاف العراقية التي كانت قريبة من رئيس الوزراء نوري المالكي، وحتى جبهة التوافق التي ساندت مرشح دولة القانون في فترة النزاع على رئاسة الحكومة، وصولا الى الخلافات مع الكتل الكردستانية".
وتابعت المصادر، وفق المعادلات السياسية وموازين القوى التي بدأت تميل بالعكس من دولة القانون، فإن الأخيرة سوف تستجيب الى ورقة المطالب الكردستانية والتي تشبه الكثير منها ما يريده التيار الصدري وائتلاف العراقية، مبينا ان المالكي يخشى صعود الصدريين على اكتافه وبالتالي ليس له سوى ابداء مرونة مع الفرقاء جميعا وإلغاء جميع الجبهات التي فتحها مع حلفائه السابقين، مستدلة بما تمخض عنه الاجتماع الأخير للتحالف الوطني بتشكيله لجنة لمتابعة مطالب الصدرين خشية منهم وان هذا الأمر سوف يتكرر مع المطالب الكردستانية والتي هي بطبيعة الحال تتعلق باتفاقية اربيل وحقوق ائتلاف العراقية.
وحذرت المصادر الكردستانية من تمادي دولة القانون في سياستها وعدم اخذ مطالب فرقائها بعين الاعتبار لان الأطراف الكردية ستسعى بعدها وبحسب ما تقوله المصادر الى الحلفاء الآخرين في اشارة الى العراقية والائتلاف الوطني.
مكونات التحالف الوطني، تعيش هي الأخرى صراع بداخلها، إذ اتهم النائب عن المجلس الإسلامي الأعلى فالح ساراي، الوفد المفاوض في التحالف بأنه يتصرف بمفرده بقرار الائتلافات المكونة له دون الرجوع الى النواب الـ ١٥٩، وقال في اتصال هاتفي مع المدى امس "عندما شكلنا التحالف الوطني كان الغرض منه تأسيس كتلة برلمانية كبيرة تستطيع ادارة الحكم مع بقية الشركاء وفقا للمصلحة العامة، ولكن الذي حصل العكس، فإننا نقاد من قبل ٤ شخصيات فقط تعطي الضوء الأخضر للوفد المفاوض داخل التحالف من اجل التحكم به بعيدا عن النواب"، محذرا في الوقت نفسه "في حال استمرار هذه السياسية فان التحالف سينهار وهو ما ينعكس سلبا على العملية السياسية لان ما ينطبق فيه ذاته موجود في الائتلافات الأخرى والتي تدار ايضا من أفراد معينين"، موضحا "ان القادة السياسيين في التحالف تحولوا الى تجار وان المهاترات التي تطلق بين الحين والآخر في الاجتماعات الجانبية لا تمت للمصلحة العامة بصلة وان عدم الارتياح داخل التحالف وصل أشده وعلى القادة الانتباه الى هذا الامر".
وأعرب ساري عن أسفه لعدم تطبيق الحكومة مفهوم الشراكة الوطنية تجاه ائتلاف العراقية والتي اكد ان لديها الكثير من الحقوق المشروعة التي يجب متابعتها وتنفيذها، وخلص الى "ان التهديد باسقاط الحكومة امر خطير يرجع البلاد الى المربع الاول وعلى الكتل السياسية جعله اخر الحلول والضغط على دولة القانون والتي بدأت تتراجع في مواقفها من اجل تطبيق ما تبقى من بنود اتفاقية اربيل التي تمخض عنها تشكيل الحكومة".
دولة القانون، دافعت وعبر نائبها محمد سعدون الصيهود عن رئيس الحكومة نوري المالكي، واتهمت مطالب كل من ائتلاف الكتل الكردستانية والعراقية فكلاهما يبحثان عن المصالح الحزبية الضيقة فالتفرد بالسلطة غير موجود على اعتبار ان القرارت الحكومية تصدر بالاغلبية في مجلس الوزراء وكذلك الحال بالنسبة للقرار الامني فان المالكي يتخذ القرارات بمعية الضباط في وزارة الدفاع والداخلية استنادا الى الدستور"، مبينا "فيما يتعلق بالحديث عن الوزارات الامنية فإن العراقية لم تقدم اي اسم حتى اللحظة وان جميعها مازالت لدى رئيس الجمهورية واننا لم نسمع بالمرشحين الا عبر وسائل الإعلام".
وأعلنت القائمة العراقية بزعامة علاوي عن إرسالها لقائمة مرشحين لحقيبة الدفاع إلى رئيس الجمهورية جلال طالباني تضم وزير الداخلية السابق جواد البولاني ووزير الداخلية الأسبق فلاح النقيب واللواء المتقاعد لؤي الطبقجلي وهشام الدراجي، عسكري في الجيش السابق، وصلاح الجبوري ،عسكري في الجيش السابق، وعلي العبيدي، عسكري في الجيش السابق، وحامد الحمداني، عسكري في الجيش السابق، والنائب سالم دلي والنائب عبد الله الجبوري، لكنها لم تحصل على إجابة من المالكي بخصوصها لغاية الآن.
ويتولى إدارة وزارة الدفاع بالوكالة وزير الثقافة الحالي سعدون الدليمي بعد تكليفه من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي في آب الماضي وسط انتقاد علاوي، فيما لا يزال المالكي وزيرا للداخلية بالوكالة.

السفير الكويتي في بغداد خلال أيام

المؤمن ينتظر توفير الحماية الأمنية له كي يمارس مهامه

□ بغداد/ المدى

فيما توقع السفير الكويتي في العراق علي المؤمن رجوعه الى بغداد خلال ايام بعد ايجاد مقر محصن امني له، طالبت العضوة في لجنة ١٧ أيار لحماية الحدود العراقية، النائبة سوزان السعد باستخدام وسائل الضغط المتاحة ضد الجانب الكويتي لجعله يتراجع عن تشييد ميناء مبارك.
وقال السفير علي المؤمن امس، إنه سيستأنف عمله في بغداد خلال الأيام القليلة المقبلة بعد إيجاد مقر جديد للسفارة محصن أمنيا.
وكان المؤمن قد غادر العراق في بداية حزيران الماضي بعد تزايد حدة التوتر بين بلاده والعراق بسبب ميناء مبارك الذي تقوم الكويت ببنائه في الخليج العربي وتقول بغداد إن من شأنه التضييق على ملاحته البحرية.
وقال المؤمن في تصريح لوكالة كردستان للأنباء إن "السفارة الكويتية في بغداد ستستأنف عملها في بغداد خلال ١٠ أيام بعد إيجاد مقر ملائم للسفارة تتوفر فيه الحماية الأمنية".
وأوفدت بغداد منتصف العام الماضي أول سفير لها إلى الكويت لإقامة "علاقات إستراتيجية وثيقة"، كما أوفدت الكويت أول سفير لها في بغداد منذ العام ٢٠٠٨.
وأكد المؤمن على أن "الكويت لم تسحب سفيرها كما حاولت بعض وسائل الإعلام الترويج لذلك لخلق أزمة سياسية بين البلدين"، مبينا أنه أبلغ وزارة الخارجية بان السفارة الكويتية في بغداد تحتاج إلى تجديد مقرها".
وشدد بالقول "لم انسحب من بغداد لأسباب سياسية على الإطلاق أو بسبب الخلافات بشأن ميناء مبارك الكبير".
ووضعت الكويت في نيسان الماضي حجر الأساس لبناء ميناء "مبارك الكبير" في جزيرة بوبيان التي تقع في أقصى شمال غرب الخليج العربي، وتعد ثاني اكبر جزيرة في الخليج (٨٩٠ كلم مربع) بعد جزيرة قشم الإيرانية.

وأوفد العراق وفدا فنيا إلى الكويت للإطلاع على مدى تأثر الممر المائي العراقي من الميناء الكويتي، لكن بغداد لم تعلن موقفها الرسمي بعد من الميناء وقالت إن مجلس الوزراء يقوم بدراسة مستفيضة لتقرير اللجنة الفنية.
وشهدت بغداد ومدن عراقية أخرى احتجاجات على المشروع الكويتي، وطالب البعض بطرد السفير الكويتي من بغداد.
من جانبها قالت النائبة عن كتلة الفضيلة سوزان السعد:" ان عدم استجابة الكويت للمطالبات العراقية المتكررة بإيقاف هذه التجاوزات على سيادة واقتصاد العراق، ستجعلنا ندفع باتجاه استخدام كافة وسائل الضغط المتاحة لإجبار الكويت على الرضوخ للمطالب العراقية المشروعة واحترام حقوق الجيرة والتعامل بنوايا صادقة لإنهاء الخلافات".
وأضافت :" ان العراق يمتلك العديد من وسائل الضغط التي سيكون من شأنها تقوية موقفه تجاه التجاوزات الكويتية ، ومن اهمها مقاطعة الكويت تجاريا ، سيما وأن العراق لن يتضرر من هذه المقاطعة بقدر ما ستتضرر منها الكويت ، اذ ان العلاقات التجارية بين البلدين كانت مقطوعة تماما لمدة عشرين عاما ولم نلحظ لها تأثيرا يذكر على العراق".
وتابعت :" ان العراق بإمكانه إبقاء منفذ سفوان مغلقا لسنوات عدة ، كما انه قادر على رفض السماح للكويت بإنشاء قناة جافة بين الجانبين" ، مبينة :" ان جميع هذه الضغوط أو بعضها قد يلغى او يخفف عندما نلمس موقفا ايجابيا من الكويت".
وشددت السعد على :" ان الحكومة العراقية الحالية امام مسؤولية تاريخية تفرض عليها عدم التفريط في الحق العراقي ، وبخلاف ذلك ستتحمل تبعات التهاون والتفريط أمام الاجيال القادمة"

النزاهة تتهم وزيري المالية والبلديات بحماية المفسدين

□ بغداد/ المدى

اتهمت هيئة النزاهة وزيري المالية والبلديات بعرقلة القبض على موظفين في الوزارتين متهمين بالفساد، بحجة عدم اكتمال التحقيق الإداري.
وأوضح بيان صادر عن مكتب النزاهة في النجف امس ان "وزير المالية رافع العيساوي، ووزير البلديات والاشغال عادل مهودر يعرقلان القبض على الموظفين المتهمين بالفساد واحالتهم على المحاكم المتخصصة بحجة عدم اكتمال التحقيق الاداري وعدم ثبوت الأدلة".
ونقل البيان عن مصدر في مكتب الهيئة قوله: "هناك كتب رسمية وقعها وزير المالية رافع العيساوي لا يوافق فيها على الإذن بإحالة كل الموظفين القانونيين، المنسوبين الى دائرة عقارات الدولة في النجف، الى المحكمة المتخصصة، لعدم ثبوت التهم".
وقال المصدر ان ٢٣ قضية متوقفة في المحافظة بسبب عدم موافقة الوزير المتخصص. وأقر البرلمان في نيسان ٢٠١١ قانوناً يمنع الوزير من حماية موظفيه في حال ارتكابهم فساداً مالياً او اداريا، وارسل الى مجلس الرئاسة للمصادقة، لكن لم يعرف مصيره حتى الآن.
وتمكن قسم العمليات الخاصة في هيئة النزاهة من ضبط عملية بيع أنابيب في مديرية ماء قضاء المنادرة في محافظة النجف مخصصة لمد شبكات المياه، فقد وردت معلومات حول هذا الموضوع تم التحقق منها وبعد التأكد من صحتها تم تشكيل فريق عمل للمتابعة من قسم العمليات الخاصة وتوجه الى مدينة النجف وقام بعملية نصب كمين لسيارة حمل كبيرة (تريلة) كانت تنقل هذه الانابيب وتفرغها في مخزن يعود لأحد التجار الذي اشتراها من المدير وقد اعترف التاجر بأنه يشتري تلك المواد بصفة دورية من مدير ماء قضاء المنادرة في محافظة النجف الذي يقوم بدوره بإدخال وإخراج المواد مخزنيا الى المشاريع على الورق فقط بينما كان يبيعها لحسابه الخاص، وقد صدر أمر إلقاء قبض بحقه.
وفي سياق متصل، قال عضو لجنة النزاهة والنائب عن التحالف الوطني جواد الشهيلي، أن مجلس القضاء الاعلى، أمر بزيادة عدد المحققين بقضايا النزاهة الى (٩) قضاة، بدلا من (٦)، وذلك للإسراع بحسم ملفات الفساد.
وقال الشهيلي في تصريح صحفي امس الجمعة: خلال الايام الماضية، قامت لجنة النزاهة البرلمانية بجولة بين هيئة النزاهة ومجلس القضاء الاعلى، لمعرفة مشكلة فتح الملفات والبت فيها، مبيناً ان اللجنة وجدت تعاونا من قبل هيئة النزاهة ومجلس القضاء والمحكمة الاتحادية، بإنهاء آفة الفساد التي تنخر بجسد الحكومة.
وبين عضو لجنة النزاهة: ان مجلس القضاء قرر زيادة عدد المحققين والإداريين، لكي يصبحوا (٩) قضاة متخصصين بدعاوى النزاهة، مشيرا الى ان عدد القضاة في الفترة السابقة كان لا يتجاوز (٣) وبعدها أصبح (٦).
وتأتي زيادة عدد القضاة، مع اعلان هيئة النزاهة بأن أمرا ديوانيا صدر بإنهاء تكليف القاضي رحيم حسن العكيلي من رئاسة هيئة النزاهة وإعادته إلى وظيفته في مجلس القضاء الأعلى وتكليف القاضي عزت توفيق جعفر نائب رئيس الهيئة بمهام رئيس الهيئة وكالة إلى إشعار آخر. وأشارت الهيئة:ان القاضي رحيم العكيلي قدم طلباً لاحالته على التقاعد إلى مجلس الوزراء، الا أن الأمر الديواني الذي وصل أكد على عودة العكيلي لوظيفته، وتعد هذه الاستقالة الثانية التي يقدمها العكيلي حيث سبق له ان قدم استقالته عندما كان نائبا لرئيس هيئة النزاهة عام ٢٠٠٥.
وعين القاضي رحيم العكيلي كرئيس لهيئة النزاهة بالوكالة بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٧ في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٠٠٨/١/١٦ خلفا للسيد موسى فرج.
ويعتبر القاضي عزت توفيق جعفر رابع شخصية تتولى رئاسة هيئة النزاهة التي شكلت بأمر سلطة الائتلاف حيث كان السيد راضي الراضي أول رئيس لها.

أنـبـاء

تظاهرات أمس الجمعة نخبوية

■ أكد التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، أن تظاهرة امس كانت ليست مليونية، بل هي نخبوية وكل يتظاهر من موقعه.

وقال النائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري حاكم الزاملي في تصريحات صحفية أمس الجمعة ان "التظاهرة التي دعا إليها مقتدى الصدر والتي ستبدأ بعد صلاة الجمعة ، ليست مليونية بل هي نخبوية"، مبينا أن "التظاهرة ستكون كلا من موقعه".
وأضاف الزاملي أن "مطالب المتظاهرين ستكون حول تحسين الخدمات وخروج الأميركان من البلاد"

اعتقال ثلاثة متهمين في واسط

■ أفاد مصدر امني في محافظة واسط أن مفارز الشرطة تمكنت من اعتقال ثلاثة متهمين بقضايا جنائية خلال عملية مداهمة تم تنفيذها شمالي المحافظة.
وأوضح المصدر في تصريحات صحفية امس الجمعة : أن مفارز قيادة شرطة محافظة واسط نفذت عملية مداهمة وتفتيش في قضاء الصويرة ١٣٥ كم شمال الكوت اسفرت عن اعتقال ثلاثة اشخاص متهمين بقضايا جنائية، موضحا أن الأشخاص الثلاثة اعترفوا خلال التحقيقات الأولية بتورطهم بتنفيذ جرائم جنائية بحق عدد من المدنيين في شمالي المحافظة.

الخلافات عطلت الدور التشريعي

■ أكد نواب من كتل برلمانية مختلفة إن استمرار الخلافات بين الكتل السياسية يسهم في تعطيل الدور التشريعي لمجلس النواب.
النائب عن التحالف الوطني علي شبر اشار الى ان غياب التوافق بين الكتل السياسية يعطل تشريع الكثير من القوانين المهمة.
فيما أكد النائب عن القائمة العراقية عثمان الجحيشي في تصريحات صحفية امس الجمعة تأثير ما وصفها بأزمة الثقة بين الكتل في تعطيل الدور الرقابي والتشريعي للبرلمان، داعيا إلى إنجاز المزيد من التشريعات لضمان تحسين الأداء الحكومي.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون